beirut urban lab مختبر المدن بيروت

ملاحظات حول الحضرية السياسية في المنطقة العربية[1]

منى حرب، أستاذة الدراسات الحضرية والسياسة في الجامعة الأميركية في بيروت ومؤسسة مشاركة في "مختبر المدن بيروت".

لا تزال دراسة الحضرية السياسية والحيز المكاني في العالم العربي تكتسب اهتمامًا بين الباحثين والباحثات من الخلفيات والتجارب متعددة التخصصات. حيث طبق العديد منهم مناهجًا متنوعة في العلوم الاجتماعية والدراسات الحضرية النقدية في محاولة لفهم بعض التغييرات الجذرية والسياسات المرتبطة بها والتي تؤثر على المدن في جميع أنحاء المنطقة. تتشارك العديد من هذه المدن والأماكن العامة في المنطقة العربية في الهياكل التنظيمية التاريخية والثقافية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة للسياسات المحلية، والضغوط الاقتصادية النيوليبرالية، فضلاً عن تزايد أوجه التفاوت الحادة، والصراعات الأهلية، والظروف البيئية المتفاقمة، أدى إلى إحداث تحول عميق في بيئاتها العمرانية.

في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، نظّمت الشبكة العربية للعلوم السياسية (APSN) ومختبر المدن بيروت (BUL) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) ندوة ركزت على أحدث الأبحاث والتطورات في مجال دراسة الحضرية السياسية والحيز المكاني. تمت دعوة ثلاثة باحثين لمناقشة الديناميكيات المتجذرة والمتغيرة وتشكيلات السلطة في المدن والبيئات العمرانية في المنطقة العربية. وقد تطرق النقاش إلى أسئلة تتعلق بتفاعلات السلطة والصراعات والتمثيل والاستيلاء على الحيز العمراني من بين قضايا أخرى. ضمت هذه الندوة كل من سارة القزاز (محاضرة أولى في السياسة المقارنة في الشرق الأوسط في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن)، ورفيف زيادة (محاضرة في السياسة والسياسات العامة في قسم التنمية الدولية، جامعة كينجز كوليدج في لندن)، وعمر سري، وهو باحث مستقل يركز على الأمن والمدينة والدولة.

تناولت الندوة أربع مجموعات واسعة من الأسئلة التي تتمحور حول، أولًا: المناهج والمناقشات المتخصصة حول الحضرية السياسية في المنطقة. ثانيًا: الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة وطرق العمل. ثالثًا: الحياة اليومية والوصول إلى الخدمات في ظل تركّز الثروة في مجموعات وطبقات معينة، وتفاقم حالة عدم المساواة والأزمات والعنف. رابعًا: النضالات المنظّمة من أجل العدالة الاجتماعية والبيئية، بالرغم من تصاعد وتيرة الاستبداد والقمع، وفي ظل غياب نظم المساءلة. ناقش المتحدثون السؤال الأول فيما يتعلق بمجال دراسة الحضرية السياسية و أهمية إثارة الأسئلة البحثية التي تستقصي عن البيئة العمرانية والمدن لدراسة السلطة والسياسة.

وبإمكاننا ملاحظة الاهتمام الكبير بموضوع الـ (infrastructural spatiality) أو ترابط البنى التحتية والحيز المكاني، وموضوع الـ (territoriality) والإنتاج الحضري، وذلك عبر كل المستويات (scales). تناقش رفيف زيادة، من خلال تحليلها للبنى التحتية للنقل وللخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي (وخارجها)، كيفية إعادة تشكيل سلطة الدولة بما يتجاوز الحدود الوطنية والطرق التجارية نحو نزعات عسكرية وإنسانية (militarism and humanism). ويُظهر عملها ببراعة كيف أن الحيز المكاني (المساحات) تباعد وتعيد الربط بين الأماكن والمدن والمناطق والدول، وتعيد تشكيل السلطة والجغرافيا الاقتصادية.

تدعونا مداخلة سارة القزاز إلى "استبدال" العدسة النمطية التي يتم من خلالها دراسة سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما تعبر عنه باستخدام مصطلح "السياسة الثقيلة" أو التقليدية (weighty politics)، أي دراسة الأحزاب والحركات الاجتماعية والنقابات والاحتجاجات، والاهتمام بدراسة المساحات والمواضيع الأقل استكشافًا والتي أصبحت أرضًا خصبة للسياسات المحلية. تدرس القزاز عملية التخطيط والتصميم الحضري في القاهرة، والذي يشكل مجالاً تظهر فيه التجارب الشخصية والسياسية التي تتداخل فيها العواطف بشكل واضح، ما يشكل مجالاً سياسيًا متنازعًا عليه ومجزأ، وغالبًا ما يقيد التنظيم والعمل الجماعي، وربما على حساب السياسة الراديكالية، و هو ما يستحق الاهتمام.

---

[1] تعبّر وجهات النظر الواردة في هذا النص عن آراء المشاركين في الندوة، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الشبكة العربية للعلوم السياسية أو مختبر المدن بيروت. يمكن مشاهدة تسجيل الندوة عبر هذا الرابط.

في مداخلته، ينقل عمر سري انتباهنا إلى البنية التحتية للمدن، ولكن من زاوية مختلفة عن زميلاته. ويتساءل في بحثه عن استخدام مفهوم المستويات (scales) كوحدة للتحليل والتفكير، ويفضل بدلاً من ذلك نهجًا إثنوغرافيًا يركز على الموجودات والماديات في المدينة، وبشكل خاص الحواجز العسكرية في بغداد. بالنسبة له، فإن التفكير في الصلة الحضرية - السياسية (Urban-Political) يفيد أكثر من استخدام/ التفكير في "التشابكات المكانية" (spatial entanglements) التي تتجسد في مثل هذه الموجودات/ الأشياء، وكذلك في القوى الاجتماعية والسياسية وأنماط الحوكمة المرتبطة بها.

تهيمن على المنطقة العربية اليوم أوجه تفاوت حادة، فضلاً عن الأنماط الاستبدادية والقمعية التي نجحت في إسقاط محاولات العمل الجماعي والنضال من أجل الحقوق والعدالة التي شهدتها العديد من البلدان في السنوات الأخيرة. إن مثل هذه النضالات تتضح فعليًا في ساحة الحضرية والبيئية السياسية (Urban and Environmental Politics)، والتي تبدو أنها تشكل ميدانًا يمكن للسياسات المحلية أن تستخدمه، ومن المرجح أن يكون أحد الأسباب المساعدة هو الخطاب التقني والمهني، الذي يمكن أن يحجب ركائز ومطالب سياسية بالأساس. صحيح أن مثل هذه السياسات ليست راديكالية و"مثقلة / تقليدية"، بل غالبًا ما تكون فوضوية ومتناقضة ومفككة وجزئية ومشروطة ومجزأة، وغالبًا ما تؤدي إلى ما يمكن اعتباره نتائج ريادية (entrepreneurial / creative)، ذات تأثير ضئيل على النظام السياسي والأخلاقي المهيمن، لا سيما في سياق تزايد الأزمات والكوارث. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأفق المقيد للمجال العام، أود أن أدعو بحذر لحضرية سياسية تعنى بالمساحات المتداخلة والهامشية كبديل لحالة اليأس والقلق التي تسود المنطقة العربية والعالم.

* * * *

رفيف زيادة: ركزت أبحاثي إلى حد كبير على سياسات البنى التحتية للنقل وشبكات الخدمات اللوجستية. أدرس الموانئ البحرية، وكذلك البنى التحتية المرتبطة بالطرق والسكك الحديدية والمطارات والمدن اللوجستية، والتي تعمل على تحويل الجغرافيا الاقتصادية لمناطق جديدة وعديدة. على الرغم من تزايد الاهتمام بدراسة البنى التحتية باعتبارها جانبًا أساسيًا من جوانب البيئة العمرانية، وهو ما وصفه البعض بـ"منعطف البنية التحتية" (infrastructural turn)، إلا أنني أعتقد أن هذا الجهد أكثر تقدمًا في مجالات الجغرافيا والأنثروبولوجيا مما هو عليه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. لذلك، أسعى إلى أن تتمحور دراستي حول البنى التحتية والخدمات اللوجستية عند دراسة سياسات الدول والتكامل الإقليمي. أما من الناحية الجغرافية، فقد انصب تركيزي على دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما تتبع الطرق التي توسع بها الإمارات العربية المتحدة مجالها اللوجستي على الصعيد الوطني والإقليمي وعبر الحدود.

غالبًا ما تسلط دراسات البنية التحتية النقدية الضوء على مفهوم "الصندوق الأسود" (black boxing)، وفكرة أننا عادةً لا نلاحظ كيفية عمل البنى التحتية، إلا في أوقات فشل هذه البنية. عندما ننظر إلى موجات الاحتجاج في الشرق الأوسط مؤخرًا، نجد أن التركيز كان في العديد منها على إخفاقات البنية التحتية الرئيسية و/ أو على الوصول العادل إلى البنى التحتية، سواء كان ذلك من خلال الحصول على الكهرباء أو النقل أو المياه وما إلى ذلك من خدمات. لذلك، فإن فهم الجغرافيا السياسية للبنى التحتية، بما في ذلك سبب قيام الدول والشركات بتشييدها ومن الذي سيستفيد منها ومن يقوم بأعمال البناء، كلها عوامل حاسمة في دراسة السياسة اليوم.

تؤدي البنية التحتية البحرية على وجه الخصوص دورًا مهمًا في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، ما سمّاه البعض "التدافع على البنية التحتية"(infrastructural scramble)، حيث تتنافس الدول على بناء شبكات لوجستية والتحكم في الطرق التجارية. على سبيل المثال، تستثمر الإمارات العربية المتحدة على نطاق واسع في الموانئ البحرية في جميع أنحاء شرق أفريقيا، ما يعيد تشكيل الروابط بين الدول، ولكن بنفس القدر من الأهمية، يعيد صياغة كيفية إنشاء مدن الموانئ الجديدة بما يخدم التجارة والتنمية وفق متطلبات التجارة والسوق.

وأخيرًا، عند تتبع شبكات البنية التحتية هذه، يصبح التداخل المتزايد بين البنى التحتية للتجارة والسيطرة العسكرية والمساعدات الدولية واضحًا. فقد اتسقت أعمال العديد من الشبكات والشركات اللوجستية القائمة حول الحرب في العراق مع حاجة الجيش الأمريكي إلى الموانئ الضخمة. كما تعتمد شبكات العون الإنسانية بشكل متزايد على نفس الشبكات اللوجستية وشركات الخدمات اللوجستية الخاصة لتوصيل المساعدات. ومن بين المجالات التي درستها على سبيل المثال "مدينة دبي للمساعدات الإنسانية" (Dubai Humanitarian City)، التي هي شبه غير ملحوظة إلّا ضمن القطاع الإنساني، رغم أنها أكبر مركز لوجستي للإمدادات

الإنسانية إقليميًا. باختصار، هناك الكثير من الأبحاث التي يتعين القيام بها حول التداخل في الخرائط اللوجستية للتجارة والعسكرة والمساعدات الإنسانية وما يعنيه ذلك بالنسبة لتلك الدول التي استثمرت بكثافة في السيطرة على هذه الشبكات الناشئة.

* * * *

سارة القزاز: تمحورت أبحاثي خلال السنوات القليلة الماضية حول ثلاث مجالات محورية: الاقتصاد السياسي، والخبرات العلمية، والمجالات الحضرية المتصلة بالبنية التحتية (urban-infrastructural spatiality). إن كتابي الأول والذي يصدر قريبًا بعنوان "السياسة في الشقوق: التصميم العمراني و انتاج أسواق العقارات في القاهرة وإسطنبول"[2] يتساءل في جوهره عما نستطيع معرفته عن السياسات النيوليبرالية الجديدة إذا ما نظرنا إليها من وجهة نظر المدينة؟ ولمعالجة هذا السؤال، سعيت إلى الجمع بين نقاشات في الاقتصاد السياسي والعلوم ودراسات التكنولوجيا والمجتمع (STS) والدراسات الحضرية والإثنوغرافيا.

يعتمد الكتاب على ثراء تلك المجالات، فضلاً عن إخفاق العديد من الركائز التي هيمنت (حتى وإن لم يكن ذلك بشكل كلّي) وقيدت تلك النقاشات. لقد تحوّلت البحوث في الاقتصاد السياسي إلى مجموعة محدودة من المجالات والمساحات المألوفة حول سياسات إعادة التوزيع (redistributive politics) لفهم النيوليبرالية، والتي أدّت في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء حول النيوليبرالية باعتبارها مشروعًا غير متنازع عليه وخاليًا من الأبعاد السياسية والتأثيرات السلبية. كانت دراسة المجال الحضري في العلوم السياسية تركز بشكل كبير على التجارب الحضرية الحياتية (lived experiences) في المنازعات السياسية والتحركات ضد الاستبداد في الشرق الأوسط، ولكنها لم تولِ اهتمامًا كافيًا لكيفية إنشاء وتحويل البنية الحضرية التي حدثت فيها تلك المنازعات نفسها من خلال دوائر رأس المال وشبكات اللوجستيات والخبرات التراكمية والكوارث وما إلى ذلك. وأخيرًا، في إطار دراسة الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، كان ينظر إلى الهندسة الاجتماعية في الغالب على أنها امتداد لمشاريع الدولة والسلطة بدلاً من أن تعتبر ممارسات متعددة المستويات وقابلة للنقاش العام و الاعتراض عليها.

بدءًا من الالتزام بالبحث عن سياسات الإعادة التوزيعية في المجالات غير المعتادة، يثير الكتاب شكوكًا حول هذه المفردات السائدة ويبرهن كيف يتم توظيف التخطيط والتصميم الحضري بدقة في مدن الشرق الأوسط لإعادة خلق مشهد حيوي لسياسات الإعادة التوزيعية، والتي اعتبر الكثيرون أنها تمت تسويتها بالنوليبرالية. ومع ذلك، عند تتبع كيفية ممارسة سياسات الإعادة التوزيعية من خلال ممارسات التصميم الحضري الهادئة والمترفة، فيتمّ الكشف عن كيفية تحول الصراعات السياسية الثقيلة المتعلقة بالطبقة والدين والفساد قد نزحت بعيدًا عن المنتديات السياسية التقليدية تجاه التصميم المتنازع عليه والتجارب الحياتية الداخلية في شقوق المدينة الخاصة والخفية. إن إثقال شقوق المدينة بوزن تلك السياسات يزيد من صعوبة استعادتها كسلطة سياسية، وبدلًا من ذلك يخلق مناخًا سياسيًا مريبًا ومتعفنًا يمهد الطريق للمؤامرات والتطرف.

ومن خلال مواصلة البحث عن السياسة حيث لا نتوقعها، يجمع مشروع كتابي الثاني مرة أخرى الاقتصاد السياسي والجغرافيا ودراسات التكنولوجيا والمجتمع من خلال تتبع البنية التحتية الرقمية، وخاصة السحابة (The Cloud) في الجنوب العالمي. يسعى المشروع إلى إعطاء الأفضلية لدراسة مكانية-مادية-عاطفية (spatial-material-affective) للبرمجيات والأجهزة التي تحرك السحابة كعدسة لفهم كيف تقوم الثورة الرقمية بتحويل تصوراتنا وتجاربنا المعيشية لـ"الاقتصاد" كمجال للسلطة. ومن خلال هذين المشروعين، أرى أن جمع مجالات الاقتصاد السياسي ودراسات التكنولوجيا والمجتمع وجغرافيا البنية الحضرية التحتية أدوات بحثية قوية جدًا في استكشاف مساحات جديدة وتقديم فهم مختلف للسياسة والعلوم السياسية.

* * * *

عمر سري: تمحورت أبحاثي على مدى السنوات القليلة الماضية حول ثلاثة مواضيع أو مجالات هي: دراسة الأمنيات (securitization) والمدينة والدولة. أما مشروع كتابي الحالي، والذي نشأ عن أطروحة الدكتوراه، فهو دراسة إثنوغرافية للحواجز الأمنية في بغداد المعاصرة. إذ أصبحت الحواجز منتشرة في كل مكان في بغداد في أعقاب غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واحتلال العراق في عام 2003. لقد تم إنشاء هذه الحواجز وتشغيلها من قبل الجيش الأمريكي وتم نقل السيطرة عليها تدريجيًا إلى السلطات والمؤسسات الأمنية العراقية، وخاصة قيادة عمليات بغداد، التي تأسست في أواخر عام 2006. في حين تمت إزالة معظم الحواجز تدريجيًا وعلى مدار سنوات، إلا أن العديد منها لا يزال قائمًا.

[2] Politics in the Crevices: Urban Design and the Making of Property Markets in Cairo and Istanbul, Duke University Press (November 2023), https://www.dukeupress.edu/politics-in-the-crevices

إن ما دفعني إلى الاهتمام بالحواجز لم يكن أسئلة العلوم السياسية الشائعة المتعلقة بالعنف السياسي، مثل كيف ولماذا تندلع الحروب الأهلية، أو متى ولماذا يغيّر الناس ولاءاتهم خلال هذه الأحداث. أصبحت الحواجز موضوع دراستي بسبب كيفية التعايش معها اجتماعيًا وتجربتها في الحياة اليومية. انتقد معظم سكان المدينة الحواجز لعدم قدرتها على تعزيز الأمن في المدينة. وغالبا ما أشاروا إلى استمرار أشكال العنف المختلفة على مر السنين كدليل على عدم فعالية الحواجز.

جزء مما أجادل به في أبحاثي هو أنه على الرغم من النضال من أجل تحقيق الأمن المادي، تبقى الحواجز في بغداد جزءًا لا يتجزأ من تعزيز سلطة الدولة. في عملي، أصبحت المدينة والسكان والعناصر التي تكونها مدخلاً لتحديد كيفية تشكّل السلطة السياسية، حتى عندما تتخلى عنا باستمرار. وبالإضافة إلى دراسة البنية الأمنية الخاصة بمدينة محددة، أعتقد أن التحقيق في الفضاء الحضري والعناصر المادية يساعدنا أيضًا على رؤية القيود والتحديات على نطاق أوسع، أي الحاجة للتصدي لفكرة أن الحاجز والمدينة هما مواقع ومساحات محظورة. وبينما أعمل على الحضرية السياسية، إلا أن أساليبي ونتائجي الإثنوغرافية دفعتني بعيدًا عن التفكير في الناحية الطبوغرافية (الجغرافية)، وبعيدًا عن استخدام المقياس (scale) كوحدة للتحليل، على سبيل المثال. أحاول بدلاً من ذلك أن أفحص الظروف بشكل أكثر علائقية (relationally)، ومكانيًا (طوبولوجيًا)، لاستكشاف كيفية عمل مجموعة من القوى الاجتماعية داخل وخارج المدينة عبر المساحات والمناطق الجغرافية. بمعنى آخر، يتم إنتاج التداخلات المكانية بواسطة أساليب حوكمة لا تحصر في خطوط على الخريطة، سواء في المدينة أو خارجها، ولكنها تتشكل أحيانًا من خلال ضبابية تلك الخطوط، أو حتى اختفائها تمامًا.